أمام مجلس الشعب.. عرنوس يقدم شرحاً تفصيلياً بالأرقام عن الواقع الاقتصادي

سورية تعاني أزمات مركبة أصلها الحرب المفروضة عليها

• ارتفاع سعر الصرف أسهم في ارتفاع فاتورة تمويل الإنفاق العام بالأسعار الحقيقية

• الزيادات الأخيرة قد لا تكون كافيةً لكننا محكومون بالموارد المتاحة

| الوطن

بحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس والوزراء، بدأت أمس الجلسة الأولى لأعمال مجلس الشعب من الدورة العادية العاشرة للدور التشريعي الثالث برئاسة حموده صباغ رئيس المجلس.

وخلال الجلسة قدم رئيس مجلس الوزراء عرضاً حول حزمة الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخراً على صعيد إدارة ملف الدعم وصيغ التدخل، وتحويلها لمصلحة بند الرواتب والأجور والتعويضات.. وأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والخدمي الحكومي خلال الأشهر المنصرمة من العام الحالي والتوجهات المستقبلية.

وأكد المهندس عرنوس أن سورية تعاني أزمات مركبة أصلها الحرب المفروضة عليها في مواجهة الإرهاب وداعميه منذ ما يزيد على اثني عشر عاماً، وفرعها أزمات جانبيةٌ متراكمةٌ استنزفت بمجملها الكثير من الموارد الوطنية، وأفضت إلى تغييرات بنيوية في أولويات العمل الحكومي، وشكلت عبئاً ثقيلاً على المسار التنموي الوطني، الذي تأثر بحكم التركيز على توفير متطلبات التعامل مع ظروف اقتصاد الحرب والعقوبات وعدم الاستقرار.

وأشار المهندس عرنوس إلى أن الاقتصاد الوطني دفع تكاليفَ باهظةً في سبيل الدفاع عن الوطن وهويته، لكنّنا ربحنا معركة السيادة والكرامة والحفاظ على القرار الوطني الحرّ والمستقل، مبيناً أن أي تكلفة تُدفعُ، هي بلا شك أقلّ ثمناً من فقدان السيادةً والكرامة والهوية.

فجوة كبيرة

وأضاف عرنوس: إن الاقتصاد الوطني شهدَ حالةً واضحةً من عدم استقرار سوق الصرف خلال الأشهر القليلة الماضية تسببت باتساع الفجوة المؤثّرة بين الدخول وتكاليف المعيشة، كما ترافقت بمستويات مرتفعة من التضخم الذي أثقلَ كاهلَ الطبقات ذات الدَّخل المحدود على وجه الخصوص. حَيث اتخذت الحكومة سلسلةً من الإجراءات العلاجية بعضها مرحلي السمات، وبعضها الآخر إستراتيجي طويل الأجل، في حين كان البعد التنموي هو الصفة الجامعة لسلسلة الإجراءات المتخذة. ويمكن تلخيص أهم الأسس التي تم الاعتماد عليها في سياق اعتماد الخطوات الأخيرة كالتالي: ثمة حاجة ماسّة لاعتماد خطط وسياسات تراعي سمة الاستدامة لتقديم الخدمات الحكومية؛ بمعنى أن تتم مراعاة مقومات تقديم الخدمات وتوزيع الأعباء والموارد ليس على المدى الزمني للحكومة الحالية بل للحكومات والأجيال المستقبلية. وهذا ما يفرض على حكومتنا تحمُّل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية لتمكين بنية الاقتصاد الوطني من الحفاظ على مقومات الديمومة والفاعلية.

فاتورة كبيرة

إضافة إلى ذلك، هناك فاتورة إنفاق جارٍ كبيرة تضم (الرواتب والأجور، دعم المشتقات النفطية، دعم القطاع التعليمي والتربوي، دعم القطاع الصحي، دعم مادة الخبز وغير ذلك)، والحكومة ملتزمة بتسديدها إلى أقصى حدٍ ممكن. ولهذا الغرض كان لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لتوفير التمويل المطلوب لهذا الإنفاق، مع الأخذ بالحسبان أن ارتفاع سعر الصرف كان قد أسهم بشكل واضح في ارتفاع فاتورة تمويل الإنفاق العام بالأسعار الحقيقية، إلى أرقام كبيرة تجاوزت الحدود الواردة في بعض بنود الموازنة العامة للدولة، ما أدى إلى تفاقم فجوة العجز بين الموارد والإنفاق العام مضيفاً إن الشرائح ذات الدخل المحدود على وجه الخصوص تعاني تراجع القوة الشرائية لدخولها، وبالتالي كان من الضروري اتخاذ الخطوات الممكنة لتعزيز القوة الشرائية للشرائح ذات الدخل المحدود ولاسيما شريحة العاملين في الدولة.

دعم شمولي

وهناك صيغ دعم موروثة منذ عدة عقود تقوم على منح الدعم بشكل شموليّ، دون تمييز بين من يستحق ومن لا يستحق، بين من يستحق قليلاً ومن يستحق كثيراً. أرسى هذا الدعم الشموليّ الكثيرَ من الصعوبات سواءً لجهة القدرة التمويلية للدعم، أو لجهة الشفافية والكفاءة في الإنفاق على هذا الدعم في ظل تسرب جزء منه إلى السوق السوداء، في ضوء الصعوبات البالغة التي ترافق قنوات توزيعه. وانطلاقاً من حقيقة عدم القدرة على الاستمرار بهذا الوضع السائد الذي يستنزف موارد الدولة، وعدم القبول به، كان لا بد من اتخاذ خطوات ضرورية وحتمية لمعالجة هذا الخلل التراكمي، نحو صيغٍ أكثر كفاءةً وأكثر عدالة.

وأوضح عرنوس أنه ثمة حاجة ماسة لزيادة دخول العاملين في الدولة وتحسين مستوى معيشتهم وتسعى الحكومة لمعالجة هذا الملف وفق الإمكانات المتوافرة ووفق أفضل الخيارات المتاحة أو أقلها عبئاً. بالمقابل ثمة حاجة لتعزيز حضور الخبرات والكفاءات الوطنية في الوظيفة العامة والحفاظ عليها واتخاذ بعض الإجراءات لضمان عدم تسرُّبها وتركها للوظيفة العامة، ولاسيما في ضوء الإنفاق الكبير الذي خصصته الدولة لمثل هذه الشريحة من العمالة الخبيرة المؤهلة، وكذلك لعامل الزمن المهم المطلوب لإعادة إنتاج مثل هذه الكوادر كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والقضاة وغيرهم. فاتخذت الحكومة في هذا السياق وبرعاية كريمة من السيد رئيس الجمهورية مجموعة من الإجراءات لتعزيز إيرادات هذه الكوادر النوعية للحفاظ على حيوية وتطوير القطاع العام لتقديم خدماته بأفضل صورة ممكنة. مع إيماننا الواسع بأن الولاء الوظيفي والوطني هو العامل الأهم والأكبر في ترسيخ العلاقة القائمة بين كوادرنا المؤهلة الخبيرة ومؤسساتنا الوطنية الصامدة. فكلُّ التحية والتقدير لكلِّ عاملٍ على رأس عمله، يذود عن وطنه بكلِّ عزيمةٍ رغم الصعوبات المعيشية التي يعاني منها.

زيادات غير كافية

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الزيادات التي حصلت مؤخراً، قد لا تكون كافيةً لتلبية احتياج المواطنين إذ جاءت محكومة بالموارد المتاحة في ضوء الظروف الخارجية والداخلية. لكن هذه الزيادات تعبِّر بشكلٍ صريح عن توجهات ومنهج عمل الحكومةً القائمٍ على إعادة مقاربة ملفِّ الدعم والإنفاق العام من منظور كلي واسع لضمان كفاءته وعدالته، وكذلك تعزيز دخول وإيرادات العاملين في الدولة من مصادر التمويل المناسبة عندما تتوافر الإمكانية. فمن المهم جداً مقاربة الخطوات التي اتخذت مؤخراً من منظور سياساتي ومنهجي، أكثر منها من منظور كمي ولَحظي.

وأكد عرنوس أن الإجراءات المتخذة أخذت وقتاً كافياً من الدراسة والتدقيق، ولا تنتمي إلى منهج رد الفعل، والاستجابة الحتمية القاصرة، بل هي سياسات وخطط ضرورية لضمان استدامة الخدمات العامة، بقدرٍ ما قد تبدو صعبةً وغير اعتيادية إلى حدٍ ما. فالمسؤولية تقتضي اتخاذ القرارات الصحيحة التي تصب في المصلحة العامة.

بالأرقام

وتابع عرنوس: بشكلٍ إجمالي، فإن كتلة تقليل العجز التي تحققت نتيجة تحريك أسعار بعض المواد المدعومة، بلغت ما يقارب /٥٤٠٠/ مليار ليرة وأقول «تقليل عجز» ولا أقول «وفراً»، لأن فاتورة تمويل الدعم تتم في الجزء الأكبر منها من خلال التمويل بالعجز، وبالتالي فإن أي زيادة في أسعار المواد المدعومة، ستسهم في تقليل فاتورة العجز، ولا تعني فعلياً خلق موارد إضافية تدخل إلى الخزينة العامة للدولة.

وأضاف: بالمقابل فإنه تم تخصيص مبلغ يقرب من ٤٦٠٠ مليار ليرة لتمويل زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين، وكذلك لتمويل تعويضات إضافية لبعض الشرائح العمالية النوعية في حقول الطب والهندسة والتعليم العالي والبحث العلمي، والرقابة والتفتيش والقوات المسلحة وغيرها. كما تم تخصيص ما يقرب من ٢٠٠ مليار ليرة لدعم البنية الإنتاجية في القطاعي الزراعي والصناعي وقد يكفي أن نعلم جميعاً أن الفاتورة الشهرية التي يدفعها مصرف سورية المركزي لقطاع الطاقة تقرب من ١٦٦ مليون دولار، دون الحديث عن التوريدات الآجلة الدفع من الخطوط الائتمانية مع بعض الدول الصديقة، وهذا ما يعني عملياً دفع فاتورة شهرية تزيد على ٢٣٠٠ مليار ليرة في قطاع الطاقة فقط.

وأوضح أنه إذا ما أخذنا بالحسبان أيضاً الأعباء المالية الناتجة عن تمويل توريدات القمح، حيث وافق مجلس الوزراء الأسبوع الماضي على عقدي توريد قمح بكمية ١,٤ مليون طن، سيتعيّن على مصرف سورية المركزي دفع ثمنها تزامناً مع جدولة وصول توريدات القمح خلال الأشهر القادمة. كما وافق مجلس الوزراء أيضاً على توريد ٥٠ ألف طن من الأسمدة بقيمة تتجاوز ٢٥ مليون دولار لخدمة خطة الإنتاج الزراعي. هذا من دون الحديث عن فاتورة بقية المستوردات من أدوية وأغذية ومدخلات إنتاج.

التعليم العالي والتربية

بعد ذلك، قدّم رئيس الوزراء عرضاً خاصاً بكل قطاع على حدة، بدأه بالتعليم العالي والتربية، حيث تم إجراء ما يزيد على ٤٨ ألف صورة طبقي ومحوري، وما يزيد على ٣٥ ألف جلسة غسيل كلي، وما يقرب من ٤٧ ألف جلسة معالجة كيميائية، وما يزيد على ٥,٣ ملايين تحليل مخبري، وما يقرب من ٣٠٠٠ عملية قسطرة، و١٥٤ عملية زرع كلية، وما يزيد على ٥٠٠٠ صورة مرنان.

وصدرت مجموعة من الصكوك التشريعية بهدف تحسين الوضع المعاشي، والتي ستنعكس إيجاباً على حسن سير العملية التعليمية والبحثية في الجامعات والخدمية في المشافي التعليمية، وتقديم التسهيلات لأبنائنا الطلبة ولاسيما من خلال المرسوم رقم /٢٢٥/ لعام ٢٠٢٣ القاضي بمنح فرص جديدة للطلاب في المرحلة الجامعية الأولى ودراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا لإكمال دراستهم، حيث بلغ عدد المستفيدين ٤٣ ألف طالب في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا.

كما تم تخصيص الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي بإعانة مالية وقدرها ٤,٢ مليارات ليرة بقرار من مجلس الوزراء، من أجل استكمال منح القروض للطلاب بالعام الدراسي (٢٠٢٣ – ٢٠٢٤)، وتمكينهم من متابعة تحصيلهم العلمي.

ومع بدء العام الدراسي استقبلت وزارة التربية من خلال ما يزيد على ١٤٤٠٠ مدرسة ومعهد تابع للوزارة أكثر من ٣,٧ ملايين طالب وطالبة، وبلغ عدد المدارس التي تضررت نتيجة الزلزال ١٩٤٧ مدرسة، تمت إعادة تأهيل وصيانة ١٦٢ مدرسة منها، بقيمة إجمالية تجاوزت ٦ مليارات ليرة، إضافة إلى أنه تمت طباعة نحو ٧ ملايين نسخة كتاب مدرسي بكلفة تصل إلى ٣١ مليار ليرة لعام ٢٠٢٣.

المجال الصحي

تم إطلاق البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة، حيث بلغ عدد المراكز ٤٨ مركزاً في سورية. ويعد هذا البرنامج مهماً جداً وحيوياً حرصاً على رعاية جيل صحي وسليم من الطفولة الوطنية، تكون رافداً للخطط التنموية الحكومية.

وبلغ إجمالي عدد مشافي وزارة الصحة العاملة في كل المحافظات ٧٦ مشفى، منها ١٧ مشفى تعمل بشكل جزئي، كما بلغ عدد المراكز الصحية العاملة ١٢٤٧ مركزاً.

أما إجمالي عدد الخدمات الصحية المقدمة في المراكز الصحية، فبلغ ٩,٥ ملايين خدمة، وفي المشافي نحو ١٢ مليون خدمة، تضمنت أكثر من ١٠٠ ألف عمل جراحي منها ٧١٠ عمليات جراحة قلب، و٦٢ عملية زراعة كلية.

وتم تأمين ١١٨ بنداً دوائياً لجميع الجهات العامة الصحية خلال الربع الثاني من هذا العام بقيمة إجمالية تجاوزت ١٣١ مليار ليرة، وبلغت القيمة الإجمالية للمستلزمات والمستهلكات الطبية المؤمنة خلال هذا الربع نحو ٦٧ مليار ليرة.

وتم افتتاح عدد من المشاريع الصحية في محافظة دير الزور بقيمة ٦,٥ مليارات ليرة شملت تجهيز مخابر الصحة العامة، والبناء التعليمي لمدرسة التمريض والقبالة في المعهد الصحي، ودار التوليد الطبيعي، وتم تأمين ثلاثة أجهزة طبقي محوري في كل من مشفى الأسد بمحافظة دير الزور، ومشفى جبلة، والمشفى الوطني بمحافظة اللاذقية، قيمة كل منها تصل إلى ١,٧ مليار ليرة لكل جهاز.

مكافحة الفساد

وأوضح رئيس الوزراء أنه في مجال القضاء ومكافحة الجريمة، والفساد والهدر المالي والإداري، تُقدر المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية لتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣١ بما يزيد على ٣٣ مليار ليرة.

وبلغ إجمالي المبالغ المكتشفة لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والواجب تحصيلها خلال شهري تموز وآب من هذا العام ما يقرب من ١٨,٥ مليار ليرة.

وأشار إلى صدور البلاغ ١٥/٢٣ب القاضي بتخفيض الصرف بنسبة ٢٠ بالمئة من الإنفاق على بند القرطاسية والمطبوعات، مؤكداً على التشدد في ضبط عمليات إصلاح الآليات الحكومية، وضبط استهلاكها من المحروقات من خلال تركيب أجهزة الـ G. P. S.

الزراعة والإصلاح الزراعي

تم تحديد سعر تسويق واستلام محصول الشعير من قبل المؤسسة العامة للأعلاف بمبلغ ٢٢٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد، وبلغت الكميات المستلمة ٣٠ ألف طن حتى تاريخه.

كما تم فتح باب الاكتتاب على بذار البطاطا الأجنبية المستوردة، ومن جميع الأصناف للعروة الربيعية للعام ٢٠٢٤ اعتباراً من ٢٠٢٣/٧/٢٥ ولغاية ٢٠٢٣/٨/٣، بالإضافة إلى فتح باب الاكتتاب على بذار البطاطا المحلية ناتج المشروع الوطني لإنتاج بذار البطاطا للعروة الخريفية لعام ٢٠٢٣، إضافة إلى تأمين احتياجات القطاع العام من مادتي كسبة الصويا والذرة الصفراء وذلك من خلال شراء هاتين المادتين من السوق، وافتتاح دورة لتوزيع الأعلاف باستثناء الذرة الصفراء لكل أنواع الثروة الحيوانية وبكميات مضاعفة عن العام الماضي.

كما تم تعديل أسعار شراء محصول التبغ للموسم (٢٠٢٣– ٢٠٢٤) من الفلاحين، بزيادة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ ليرة سورية عما كانت عليه الموسم الماضي، كما تم تعديل أسعار القطن من ٤٠٠٠ ليرة لكل كيلو غرام في الموسم الماضي إلى ١٠,٠٠٠ ليرة في الموسم الحالي، والعنب العصيري من ١٠٠٠ ليرة للكيلو غرام في الموسم السابق إلى ٢,٥٠٠/ ليرة للكيلو غرام في الموسم الحالي، وذلك بهدف تمكين الفلاحين والمزارعين من تحسين وضعهم المعيشي والاستمرار بنشاطهم الإنتاجي.

الصناعة

تم إطلاق المشروع الريادي لتنشيط قطاع الصناعات الغذائية الزراعية السوري ٢,٣ مليون دولار أميركي على مدى ثلاث سنوات، والذي يهدف إلى دعم قطاع الصناعات الغذائية الزراعية من خلال المساهمة في تطوير المراكز الفنية الداعمة لهذا القطاع، واستكمال إنجاز مشروع تأهيل معمل الخميرة في شركة سكر حمص بكلفة تُقدّر بـ/١/ مليون دولار.

كما بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المرخصة خلال عام ٢٠٢٣ في جميع المحافظات ١٢١١ منشأة برأسمال قدره ٤٥٣ مليار ليرة، وعدد عمال وقدره ٩,١٨١ عاملاً، نُفِّذ منها ٣٤٩ منشأة خلال هذا العام. وبلغ عدد المنشآت الحرفية المرخصة خلال عام ٢٠٢٣ في جميع المحافظات ٥٣٩ منشأة حرفية برأسمال وقدره ١٩ مليار ليرة وعدد عمال وقدره ١٣٠٨ عمال، نُفِّذ منها ٢٨١ منشأة حرفية.

وتم في عام ٢٠٢٣ تخصيص ٢٢٨ مقسماً في المدن الصناعية، ووفَّرت ما يقارب ٤,٤٠٠ فرصة عمل، وبلغ إجمالي حجم الاستثمارات فيها لهذا العام ٣٢١ مليار ليرة، وبذلك أصبح إجمالي عدد المقاسم الصناعية والحرفية المرخصة في المدن الصناعية الثلاث نحو ١٩ ألف مقسم، ووصل إجمالي الإنفاق على البنية التحتية والاستملاك خلال هذا العام في المدن الصناعية نحو ١٧ مليار ليرة، وإجمالي الإيرادات الاستثمارية الصافية لها نحو ٦٠ مليار ليرة، وبلغ إجمالي عدد المناطق الصناعية والحرفية في جميع المحافظات ١٦٧ منطقة، تضم نحو ٧٥ ألف مقسم، وتؤمن أكثر من ٥٢ ألف فرصة عمل، وقد تم لتاريخه تخصيص ٤١ ألف مقسم، منها ٤ آلاف مقسم قيد البناء، و١٢ ألف مقسم قيد الإنتاج.

• المركزي يدفع شهرياً ١٦٦ مليون دولار فاتورة لقطاع الطاقة

• التفتيش تكشف اختلاس ١٨,٥ مليار ليرة خلال تموز وآب

• فنادق الدولة تربح ١٨,٤ مليار ليرة

التجارة الداخلية وحماية المستهلك

وبيّن عرنوس أنه تم استيراد ما يقرب من ٧٥٣ ألف طن من مادة القمح الطري لتأمين الدقيق التمويني للأفران خلال هذا العام، واستلام كمية ٧٠٦ آلاف طن من الموسم الحالي.

وتمت إعادة تأهيل وتركيب ٤٢ خط إنتاج جديد للخبز موزعة في كل المحافظات، بقيمة وصلت إلى ٢٥ مليار ليرة، إضافة إلى تنفيذ أعمال مدنية في ٣٩ مخبزاً موزعة في جميع المحافظات بقيمة وصلت إلى ٢٠ مليار ليرة.

كما تم تنظيم ما يقرب من ١٣ ألف ضبط تمويني، وبلغ مقدار الغرامات بحدود ٩٥ مليار ليرة، توزعت بين ضبوط ومحجوزات وتسويات على الضبوط.

وحرصاً على ضبط الأسواق والأسعار التي تشهد بعض مظاهر الغلاء غير المبرر وغير العادل، والذي يؤثر سلباً على كلٍ من المنتجين والمستهلكين في آن معاً، فقد صدر عن مجلس الوزراء قرارٌ بتشكيل لجنة سداسية من معاوني الوزراء المعنيين بإدارة ملف الأسواق والأسعار ولاسيما من المنتجات المحلية بهدف تقييم الواقع واتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضبط الأسواق والأسعار مع التأكيد على الدور المحوري للمجالس المحلية واللجان المشكلة لهذا الغرض في متابعة النشرات السعرية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

الاقتصاد والتجارة الخارجية

بلغت قيمة الصادرات السورية ٥٢٠ مليون يورو لغاية ٢٠٢٣/٨/٣١ بنسبة زيادة وقدرها ٤٧ بالمئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي، كما بلغت قيمة المستوردات ٢١٦١ مليون يورو لغاية ٢٠٢٣/٨/٣١، بنسبة انخفاض وقدرها ٢٢ بالمئة عن الفترة المماثلة من العام الماضي. ومن المفيد جداً التوقف عند هذه الأرقام والنسب، إذ تعكس بشكل واضح التنسيق القائم بين سياسة التجارة الخارجية والسياسة النقدية لجهة إدارة فجوة القطع الأجنبي من جهة، وتوفير أولويات النشاط الاقتصادي الوطني من مدخلات الإنتاج، ومن المواد الغذائية والدوائية الرئيسة من جهة أخرى.

وبلغت قيمة مستوردات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية لغاية الشهر السابع من العام الحالي ٤١٣ مليار ليرة سورية، وذلك لقاء استيراد المستحضرات النوعية من الأدوية السرطانية والهرمونية والقلبية والإنتان والأدوية العصبية والهضمية وغيرها، والتي لا يستوردها القطاع الخاص.

ووصل عدد المستفيدين من برنامج دعم أسعار الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ٢٥٠ مستفيداً لغاية ٢٠٢٣/٨/٣٠ بقيمة دعم وقدرها ٨,١ مليارات ليرة، والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز الإنتاج الوطني وتخفيف تكاليف الاستثمار لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار وزيادة النشاط الإنتاجي الوطني.

بينما بلغت قيمة الدعم المصروف من برامج دعم الإنتاج الصناعي، والاعتمادية، ودعم التصدير في القطاعين الصناعي والزراعي ما يقرب من ١٢ مليار ليرة لغاية الشهر الثامن من العام الحالي بموجب البرامج المقررة لدى هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات، وذلك في سياق دعم الإنتاج المحلي من حيث الكم والنوع وتنظيم وإدارة الإنتاج بما يساعد في تسويقه في الأسواق المحلية والخارجية.

وبلغ عدد إجازات الاستثمار الممنوحة وفق قانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١ خلال عام ٢٠٢٣ /١٢/ إجازة استثمار، بقيمة ٥٠٠ مليار ليرة تحقق نحو ٨٣٧ فرصة عمل، ليصبح إجمالي إجازات الاستثمار التي منحتها هيئة الاستثمار السورية ٦٤ إجازة بقيمة تتجاوز ٢١١٠ مليارات ليرة، ومن المتوقع أن تحقق ٥١٤٩ فرصة عمل، وقد بدأ ١٦ مشروعاً مرخصاً بالإنتاج الفعلي.

وبلغت إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة لغاية الشهر الثامن من هذا العام نحو ٣٨,٨ مليار ليرة، والرسوم الجمركية المتحصلة نحو ٣٠ مليار ليرة، بينما بلغ عدد المستثمرين ٦٨٩ مستثمراً برأس مال مستثمَر قدره ٣٧٩ مليون دولار، ويشغِّل ٤٨٢١ عاملاً في المنشآت المستثمرة.

المال والمصارف والتأمين والجمارك

صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ القاضي بتعديل مواد وإضافة بنود إلى قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته، ومن أهم التعديلات:

وتم إعفاء كامل أرباح منشآت المباقر والمداجن من الضريبة على الدخل اعتباراً من عام ٢٠٢٢، وتخفيض الضريبة على الدخل للمنشآت السياحية إلى ٢ بالمئة بدلاً من ٢,٥ بالمئة من رقم العمل الإجمالي.

كما رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الرواتب والأجور ليصبح مساوياً للحد الأدنى من الرواتب والأجور للعاملين بالقطاع العام، والبالغ نحو ١٨٦ ألف ليرة.

وتم رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة ليصبح ٣ ملايين ليرة سورية سنوياً، لمكلفي ضريبة المهن والحرف التجارية وغير التجارية والعلمية والفكرية.

وتؤكد أحكام المرسوم التشريعي المذكور على حرص الحكومة على توفير بيئة عمل وتشغيل مناسبة وتوجيهية وفق المسارات التنموية الحقيقية. فمالية الدولة، لا تستهدف الجباية بشكل شمولي وليست الجباية هدفاً على حساب النشاط الاقتصادي الوطني. فمالية الدولة معنية أيضاً بتوجيه النشاط الاقتصادي وتقديم الدعم الممكن بما يساهم بتحقيق الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بمحفظة التأمين الصحي للعاملين بالقطاع الإداري فقد تم إقرار عدد من التعديلات خلال العام الحالي أهمها: رفع الحد المالي /الرصيد/ للإجراءات داخل المشافي الخاصة (عمليات جراحية، وغيرها..) من ٢,٥ مليون ليرة إلى ٣ ملايين ليرة، وداخل المشافي العسكرية والعامة من ٥ ملايين ليرة إلى ١٠ ملايين ليرة، متضمنة زيادة البدائل الصناعية من مليون ليرة إلى ١,٥ مليون ليرة في المشافي الخاصة، ومن ١,٥ مليون ليرة إلى مليوني ليرة في المشافي العسكرية والعامة.

وتم إنجاز كامل التراكم في قطع حسابات الموازنة العامة للدولة، حيث صدر تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية عن الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢ وفق المادة ٨٢ من الدستور من دون تأخير. وهذا ما يعدُّ إنجازاً مهماً لإغلاق ملف التراكم المحاسبي لقطع حسابات الموازنة العامة.

وبلغ عدد القضايا المحققة من العاملين بمديرية الجمارك ما يزيد على ٣٣٠٠ قضية بقيمة تقارب ٢٢٥ مليار ليرة والغرامات المحصلة بمبلغ يقارب ١٠٦ مليارات ليرة.

السياحة

بلغ عدد المنشآت السياحية الموضوعة بالخدمة /١٢/ منشأة، في حين بلغ إجمالي عدد القادمين إلى سورية ١,٤ ملايين قادم لنهاية شهر آب من عام ٢٠٢٣.

وبلغ إجمالي إيرادات الفنادق العائدة للوزارة لغاية شهر آب من عام ٢٠٢٣ ما يُقارب ٧٣ مليار ليرة سورية، بزيادة وقدرها ٣٧,٩ مليار ليرة سورية عن الفترة نفسها من العام الماضي، وربح إجمالي قدره /١٨,٤/ مليار ليرة، بزيادة وقدرها ١٠ مليارات ليرة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

النقل

بلغ إجمالي الحركة الملاحية (استيراد وتصدير) في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية نحو ١,٥ مليون طن، وبعدد حاويات إجمالي وقدره ٧٣ ألف حاوية، كما بلغ إجمالي الحركة الملاحية في الشركة العامة لمرفأ طرطوس مليوني طن، وبعدد حاويات إجمالي يتجاوز ٤٥٠٠ حاوية.

وتم استكمال أعمال المرفأ الجاف بحسياء وتمديد الخط الحديدي من محطة خنيفيس الجديدة إلى مدخل محطة المرفأ الجاف بحسياء بطول /١٥/كم، واستكمال أعمال البنى التحتية لمحطة المدينة الصناعية بحسياء بقيمة إجمالية تزيد عن ٣,٤ مليارات ليرة، وتم تنفيذ أعمال صيانة للشبكة الطرقية المركزية، وتركيب حواجز أمان بيتونية موزعة على مختلف المحافظات، بقيمة إجمالية وقدرها ٣٥ مليار ليرة.

الاتصالات والتقانة

تم منذ بداية عام ٢٠٢٣ ولتاريخه توريد ٩٠ ألف بوابة انترنت ADSL كدفعة أولى، يتم توزيعها وتركيبها في جميع المحافظات، وهناك دفعة ثانية قيد التوريد بواقع ١٢٠ ألف بوابة.

وبلغ عدد الوثائق الإلكترونية الصادرة عن مركز خدمة المواطن الإلكتروني ٢,١ مليون وثيقة مثل لا حكم عليه وغير موظف وجواز السفر وغيرها، وبلغت قيمة الفواتير والرسوم التكرارية من (النقل والكهرباء والاتصالات والمياه وهيئة الضرائب والرسوم) التي تم تحصيلها عبر منظومة الدفع الالكتروني حتى تاريخه ٦٣٤ مليار ليرة سورية، وقد تم إنجاز الربط بين الشركة السورية للمدفوعات وجميع المصارف العامة وعدد من المصارف الخاصة.

الإسكان والتخطيط الإقليمي

بلغ عدد المساكن قيد التنفيذ لدى قطاع التعاون السكني ٢١ ألف مسكن منذ بداية العام وحتى تاريخه، وبلغ عدد المساكن التي تمّ تخصيصها وتسليمها منذ عام ٢٠٢١ حتى تاريخه ٩١٠٠ مسكن تقريباً.

وبلغ عدد الوحدات السكنية المسلَّمة من المؤسسة العامة للإسكان منذ بداية العام وحتى تاريخه ١١٠٤ مساكن من مختلف فئات السكن.

كما بلغت قيمة الأعمال المنفذة في مشاريع السكن من شركات القطاع الإنشائي خلال عام ٢٠٢٣ مبلغاً وقدره ٨,٨ مليارات ليرة، توزعت في محافظات دمشق وريفها، وحماة، وطرطوس من مختلف الفئات (شبابي وعمالي).

وتتم متابعة تنفيذ مشروع السكن البديل في منطقة الباسيليا سيتي المكون من ٤٨ مقسماً سكنياً، حيث تقوم الشركات الإنشائية العامة بتنفيذ ٢٤ برجاً منها، بقيمة إجمالية وقدرها ١٢٧ مليار ليرة.

الطاقة الكهربائية

الانتهاء من إعادة التأهيل والصيانة العامة للبلوك الأول في محطة توليد «دير علي ١» باستطاعة ٧٠٠ ميغاواط، وتجري حالياً صيانة وإصلاح المحولة الرئيسية للعنفة الغازية الثانية، ومن المتوقع وضعها بالخدمة نهاية شهر تشرين الأول.

وتم منذ بداية العام وحتى تاريخه تأهيل وتنفيذ شبكات توتر متوسط بطول ١٧٧ كم واستبدال خطوط توتر متوسط بطول ٣٨ كم وتنفيذ خطوط توتر منخفض بطول ١٨٣ كم واستبدال خطوط توتر منخفض بطول ١٣٦ كم، كما تم تجهيز ٢٤٧ مركز تحويل، واستبدال ٢٣١ مركز تحويل، وتأهيل الأعمال المدنية لمحطات تحويل أخرى في عدد من المحافظات، وقد بلغت القيمة الإجمالية لمجمل هذه الأعمال ما يزيد على ٧٠ مليار ليرة.

النفط والثروة المعدنية

بلغ عدد الأمتار الطولية المحفورة في مجال آبار الغاز ٨٢٠٠ متر طولي، من ضمنها إنهاء حفر آبار (التياس٣– زملة المهر٣– الشاعر ١١٥)، وقد تم وضع بئرين منهما بالخدمة، وأدى ذلك إلى زيادة إنتاج الغاز بمعدل ٣٧٠ ألف متر مكعب يومياً.

وتم إصلاح ٤ آبار نفط في منطقة شمال الحسين، وفي وادي عبيد ما أدى لزيادة الإنتاج بمعدل ٥٧٥ برميل نفط يومياً.

وتم إنتاج ٤١ ألف طن من الغاز المنزلي من معامل الغاز، ومن مصفاتي حمص وبانياس بمعدل يومي وقدره نحو ٢٧٠ طناً.

وتم تركيب وحدة فصل السوائل على رأس بئر الشاعر ١١٠ وتم فصل المياه الطبقية على رأس البئر ومنع دخولها في خط الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج نحو ٢٥٠ ألف م٣ غاز يومياً، وحوالي ٨ أطنان يومياً من الغاز المنزلي.

وتم إنتاج وتسويق نحو ١,٢ مليون طن من الفوسفات.

وتم إنتاج ٤٤٥ ألف طن من الرمال الكوارتزية، و١١٥ ألف طن من المواد الرخامية، و٨٦ ألف طن من الجص الخام.

الموارد المائية

تم إنفاق مبلغ إجمالي وقدره ١٩٣ مليار ليرة على مشاريع مياه الشرب، موزعة على حفر وتجهيز وإعادة تأهيل ٦٧ بئراً، وتشغيل ٤٢ بئراً على الطاقة الشمسية، وتنفيذ وصيانة ٤٧ خزان مياه بأحجام مختلفة وغيرها من الأعمال المتعلقة بالقطاع.

وبلغت قيمة الإنفاق على مشاريع استصلاح الأراضي خلال عام ٢٠٢٣ بحدود ١٤ مليار ليرة، وأهمها البدء بتأهيل مشروع قطاع الوفاء في القطاع السابع بمحافظة دير الزور بقيمة (١,٥ مليون دولار)، واستكمال تجهيز محطتي تشرين والجلاء.

وتم استكمال مشاريع الصرف الصحي المباشر بها وفق الأولوية والأهمية ونسبة التنفيذ المرتفعة، حيث بلغت قيمة الإنفاق على هذا القطاع بحدود ١١,٢ مليار ليرة.

وأكد المهندس عرنوس أن الحكومة تولي اهتماماً بالغاً لقطاع الثروة الجيولوجية حالياً، وتحرص على استثمار الطاقات الوطنية الكامنة لتعويض الضرر الذي يعاني منه هذا القطاع بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية وداعميها على أهم منابع النفط والغاز في المنطقة الشرقية. فالثروة الجيولوجية تعد مصدراً واعداً للدخل القومي الذي تتم متابعته وتخطيطه بكل عناية على كامل الجغرافيا الوطنية ووفق مبادئ التنمية المستدامة، مع أقصى مراعاة ممكنة للأبعاد البيئية والصحية العامة.

• تحريك أسعار بعض المواد المدعومة قلل العجز بـ٥٤٠٠ مليار ليرة وتم تخصيص ٤٦٠٠ مليار ليرة لزيادة الأجور

• هناك حاجة ماسة لزيادة دخول العاملين في الدولة وتحسين معيشتهم